الأمم المتحدة

A/66/597–S/2011/762

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأفغانستان وألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل إليكم طيه نتائج المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تحت عنوان: ”أفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول“ (انظر المرفق).

وباسم حكومتينا، نود أن نعرب لكم عن عميق امتناننا لحضوركم شخصيا في بون. وقد وجه المؤتمر رسالة دعم قوية لأفغانستان خلال مرحلة نقل المسؤوليات الأمنية ولفترة طويلة بعد انتهاء هذه المرحلة على النحو المقرر بنهاية عام ٢٠١٤. وتظل الأمم المتحدة حجر الزاوية لهذا الدعم الدولي المتواصل.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ظاهر **تنين**
الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيتر **ويتيغ**
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

151211 151211 11-63109 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأفغانستان وألمانيا لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

أفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول

نتائج المؤتمر

١ - إننا، نحن جمهورية أفغانستان الإسلامية والمجتمع الدولي، نجتمع اليوم في بون للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر بون لعام ٢٠٠١، الذي أرسى أسس الشراكة القائمة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، ولتجديد التزامنا معا بإيجاد مستقبل ينعم فيه الشعب الأفغاني بالاستقرار والديمقراطية والرخاء. وإننا نحيي ذكرى كل أولئك الذين فقدوا أرواحهم من أجل هذه القضية النبيلة، من أفغانستان وخارجها. وأعربت أفغانستان عن خالص امتنانها لما أبداه شركاؤها الدوليون من التزام ثابت ومن تضامن وتضحيات جسام.

٢ - وأعربت أفغانستان والمجتمع الدولي عن خالص تقديرهما لجمهورية ألمانيا الاتحادية لاستضافة هذا المؤتمر. فألمانيا صديقة لأفغانستان لفترة طويلة، وكانت بوجه خاص في السنوات العشر الماضية، إلى جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، شريكا ثابتا في مساعي تحقيق الاستقرار في أفغانستان وتنميتها.

٣ - وقبل عشر سنوات في بيترسبرغ، وضعت أفغانستان مسارا جديدا لإيجاد مستقبل ينعم فيه البلد بالسيادة والسلام والرخاء والديمقراطية، وقبل المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة أفغانستان على امتداد ذلك المسار. وقد حققنا معا تقدما كبيرا على مدى فترة السنوات العشر تلك، وهو تقدم أكبر قياسا إلى أي فترة أخرى من تاريخ أفغانستان. و لم يسبق لأبناء الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء الأفغانيات، أن تمتعوا بهذا القدر من الاستفادة من الخدمات، بما في ذلك التعليم والصحة، و لم يسبق لهم أن شهدوا قدرا أكبر من التنمية في الهياكل الأساسية عبر أرجاء البلاد. لقد تم تمزيق أوصال تنظيم القاعدة، وتزداد مؤسسات الأمن الوطنية الأفغانية قدرة على تولي المسؤولية عن أمن أفغانستان واستقلالها.

٤ - غير أن عملنا لم ينته بعد. إذ يتعين معالجة النقائص ودعم الإنجازات. ويظل هدفنا المشترك هو إيجاد أفغانستان تكون وطنا مسالما وواعدا لجميع الأفغان، وسط منطقة آمنة ومزدهرة؛ أفغانستان لا يجد فيها الإرهاب الدولي ملاذا مرة أخرى وتستطيع أن تتبوأ مكانتها التي تستحقها بين الدول ذات السيادة.

٥ - وفي مؤتمر اليوم، الذي ترأسه أفغانستان، وتستضيفه ألمانيا بحضور ٨٥ بلدا و ١٥ منظمة دولية، نذر المجتمع الدولي وأفغانستان نفسيهما رسميا لتعميق وتوسيع شراكتهما التاريخية انطلاقا من مرحلة الانتقال ووصولا إلى عقد التحول الذي سيمتد من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤. وهذه الشراكة المجددة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، التي أعادت تأكيد التزاماتنا على النحو المنصوص عليها في بيان لندن الصادر عام ٢٠١٠ وفي إطار عملية كابل، تستتبع التزامات متبادلة راسخة في مجالات الحكم، والأمن، وعملية السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإقليمي.

الحكم

٦ - تؤكد أفغانستان من جديد أن نظامها السياسي في المستقبل سيظل يعكس مجتمعها التعددي وسيبقى قائما بشكل راسخ على الدستور الأفغاني. وسيواصل الشعب الأفغاني بناء مجتمع ديمقراطي مستقر يقوم على أساس سيادة القانون حيث تضمن بموجب الدستور حقوق الإنسان لمواطنيها وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك المساواة بين الرجل والمرأة. وتعيد أفغانستان التعهد بالوفاء بكل التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وإن المجتمع الدولي، إذ يسلّم بأن أفغانستان ستكون أمامها دروس تستخلصها على هذا المسار، يؤيد تماما هذه الرؤية ويلتزم بدعم تقدم أفغانستان في هذا الاتجاه.

٧ - ولقد أحطنا علما بالبيانات التي أدلى بها ممثلون عن منظمات المجتمع المدني الأفغانية، بما في ذلك البيانان اللذان أدلى بهما مندوبان عنها في هذا الاجتماع. ونعيد جميعا تأكيد الأهمية الأساسية التي تكتسيها بالنسبة لمستقبل أفغانستان حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة في الدستور الأفغاني، بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق الطفل، إضافة إلى مجتمع مدني مزدهر وحر. وبالتالي، فإننا نؤكد على ضرورة زيادة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في العملية الديمقراطية بالبلد، بما في ذلك هياكل المجتمع المدني التقليدية والأشكال الحديثة للعمل المدني، التي تشمل دور الشباب.

٨ - ونقر بأن بناء مجتمع ديمقراطي يقتضي قبل كل شيء تمكين سلطة مدنية شرعية فاعلة تتجسد في حكومة منتخبة ديمقراطيا مدعومة بمؤسسات عاملة شفافة وقوية. ورغم ما تحقق من إنجازات كبيرة، تحتاج أفغانستان إلى مواصلة عملها من أجل تعزيز مؤسسات الدولة وتحسين الحكم في جميع أرجاء البلد، بوسائل منها إصلاح الخدمة المدنية وتعزيز الصلة بين إصلاح القضاء وتطوير مؤسساتها الأمنية، بما في ذلك قوة شرطة مدنية فعالة. وسيكون تعزيز وتحسين العملية الانتخابية الأفغانية خطوة أساسية نحو إحلال الديمقراطية في البلد. وينبغي أن تزيد المؤسسات الحكومية الأفغانية على جميع المستويات استجابتها للاحتياجات المدنية

والاقتصادية للشعب الأفغاني وتقديم الخدمات الأساسية له. وفي هذا السياق، تظل حماية المدنيين، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد بجميع أشكاله أولويات رئيسية. وسنمضي قدما بهذا البرنامج، وفقا لالتزاماتنا في إطار عملية كابل وتماشيا مع مبدأ المساءلة المتبادلة.

٩ - واتساقا مع الانتقال، نؤكد مجددا أن دور الفاعلين الدوليين سيتطور أكثر من تقديم الخدمات مباشرة إلى دعم وبناء قدرات المؤسسات الأفغانية، بما يمكن حكومة أفغانستان من ممارسة سلطتها السيادية في جميع وظائفها. وتشمل هذه العملية السحب التدريجي لجميع أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، وكذلك حل أي هياكل تكرر وظائف وصلاحيات حكومة أفغانستان على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

١٠ - وإننا نؤيد الدور الحاسم للأمم المتحدة في أفغانستان. ونعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، لما أبداه من تفان في الخدمة، ونرحب بقرار الأمين العام تعيين يان كوبيش ممثلا خاصا جديدا له في أفغانستان. ونحيط علما بالاستعراض الجاري لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تماشيا مع تزايد قدرة حكومة أفغانستان وإمساكها بزمام الأمور واتساقا مع عملية الانتقال التي تعني تولي الحكومة الأفغانية مسؤولية القيادة. كما أننا نحيط علما مع التقدير بالتعاون الوثيق لمجموعة الاتصال الدولية مع الحكومة الأفغانية وبعملهما، ونشجعهما على مواصلة جهودهما المشتركة.

الأمن

١١ - إننا نرحب بتصميم أبناء الشعب الأفغاني على مكافحة الإرهاب والتطرف وتولي المسؤولية عن أمنهم وحماية وطنهم. وإننا نشاطر أفغانستان رؤيتها من أجل بناء قوات أمن وطنية بالمعايير الحديثة وبالقدرات الكافية حتى تتمكن من الدفاع عن أفغانستان بفعالية واستقلالية.

١٢ - ونرحب بالبداية الناجحة للعملية الانتقالية. فالسلطات الأفغانية تتولى كامل المسؤولية عن أمن بلدها وستفرغ من هذه العملية بنهاية عام ٢٠١٤. وبالمثل، بدأت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي فوضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تصفية تدريجية مسؤولة ستنتهي بحلول ذلك التاريخ. ومع انتهاء العملية الانتقالية، لا تنتهي مسؤوليتنا المشتركة عن مستقبل أفغانستان. وبناء عليه، فإن المجتمع الدولي يلتزم بأن يواصل الانخراط بقوة في دعم أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

١٣ - ونؤكد أنه ينبغي أن يستمر بعد عام ٢٠١٤ دعم المجتمع الدولي لقوات أمن وطنية أفغانية مستدامة. وفي إطار مساعدة هذه القوات، يلتزم المجتمع الدولي بقوة بدعم تدريبها وتجهيزها، وبتمويل وتنمية قدراتها بعد نهاية الفترة الانتقالية. ويعلن عن عزمه مواصلة المساعدة في تمويلها، مع العلم أن حصة المساعدة في السنوات القادمة ستخفض تدريجيا بما يناسب احتياجات أفغانستان وزيادة قدرتها على إدرار الإيرادات المحلية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تحديد رؤية واضحة وخطة ممولة تمويلا مناسبا لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، على أن يتم إعدادهما قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل لمنظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في أيار/مايو ٢٠١٢.

١٤ - ونسلّم بأن الإرهاب هو الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها، وأن هذا الخطر يهدد أيضا السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، نعترف بالأبعاد الإقليمية للإرهاب والتطرف، بما في ذلك توفير الملاذات الآمنة للإرهابيين، ونشدد على الحاجة إلى تعاون إقليمي صادق يركز على النتائج من أجل إيجاد منطقة خالية من الإرهاب، وذلك لتأمين أفغانستان وحماية أمننا المشترك من الخطر الإرهابي. وإننا نعيد تأكيد تصميمنا المشترك على عدم السماح أبدا بأن تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذا للإرهاب الدولي.

١٥ - كما أن إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها أمور تشكل خطرا جسيما يهدد أمن أفغانستان ونمو اقتصاد مشروع بها وكذلك السلام والاستقرار الدوليين. وإن أفغانستان والمجتمع الدولي، إذ يسلمان بمسؤوليتهما المشتركة، يعيدان تأكيد تصميمهما على أن يتصديا بشكل شامل للتهديد الذي تشكله المخدرات غير المشروعة، بما فيها السلائف - التي تتسبب في معاناة وأضرار واسعة النطاق - بوسائل منها القضاء على المحاصيل، ومنع زراعتها، وتشجيع الزراعات البديلة. وإننا ندرك أن مشكلة المخدرات هي مشكلة عالمية تقتضي أيضا التصدي لجانب الطلب.

عملية السلام

١٦ - نؤكد على الحاجة إلى إيجاد حل سياسي لتحقيق السلام والأمن في أفغانستان. ولكفالة استقرار دائم يلزم، إضافة إلى بناء قدرة أفغانستان على الدفاع عن نفسها، الشروع في عملية سياسية تشكل المفاوضة والمصالحة عنصرين أساسيين فيها. وإضافة إلى ذلك، فإن عملية إعادة الإدماج ستمهد السبيل أمام تأهيل المجتمع الأفغاني بعد انتهاء النزاع من خلال تحسين الأمن وتنمية المجتمعات المحلية والحكم المحلي.

١٧ - ونـدين بأشـد العبـارات اغتيـال البروفيـسور برهـان الـدين ربـاني، الـرئيس الـسابق لأفغانستان ورئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. ويقدر المجتمع الدولي ويدعم جهود السلام التي تبذلها الحكومة الأفغانية بعزم وطيد، ولا سيما من خلال المجلس الأعلى للسلام وبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. كما أننا نحيط علما بالتوصيات الصادرة عن مجلس اللويا جيرغا التقليدي الاستشاري الملتئم في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التي أعطت زخما جديدا لعملية السلام.

١٨ - وإن المجتمع الدولي، إذ يضع في اعتباره قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يتفق مع أفغانستان على أن عملية السلام والمصالحة ونتائجها يجب أن تستند على المبادئ التالية:

(أ) يجب أن تكون العملية المفضية إلى المصالحة:

- عملية يقودها ويتولى زمامها حقا أبناء أفغانستان؛
- وعملية شاملة تمثل المصالح المشروعة لجميع أبناء شعب أفغانستان، بصرف النظر عن نوع الجنس أو عن الحالة الاجتماعية.

(ب) يجب أن تشتمل المصالحة على ما يلي:

- إعادة تأكيد لسيادة أفغانستان واستقرارها ووحدتها؛
- نبذ العنف؛
- قطع الصلات مع الإرهاب الدولي؛
- احترام الدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

(ج) يجب أن تحترم المنطقة وتؤيد عملية السلام ونتائجها.

وإن أي نتيجة لعملية سلام تحترم المبادئ المذكورة أعلاه ستحظى بتأييد كامل من المجتمع الدولي.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩ - يشاطر المجتمع الدولي أفغانستان هدفها المتمثل في تحقيق الاعتماد على الذات والازدهار من خلال تنمية إمكاناتها البشرية ومواردها على طريقها نحو تحقيق النمو المستدام والعادل وتحسين مستويات المعيشة، ويرحب باستراتيجية الانتقال الاقتصادي للحكومة الأفغانية بالصيغة التي أعدت بها في الوثيقة المعنونة *Towards a Self-Sustaining Afghanistan*

(نحو أفغانستان مكتفية ذاتيا). وبتحويل الاستراتيجية من تحقيق الاستقرار إلى التعاون الإنمائي على المدى الطويل، سيواصل المجتمع الدولي دعم أفغانستان في مجالات منها سيادة القانون، والإدارة العامة، والتعليم، والصحة، والزراعة، والطاقة، وتنمية الهياكل الأساسية، وتوفير فرص العمل، تماشيا مع أولويات الحكومة الأفغانية المحددة في إطار برامج الأولويات الوطنية ضمن عملية كابل.

٢٠ - وبينما تضع الحكومة الأفغانية الأولويات وتأخذ بالإصلاح وتفي بالتزاماتها بموجب عملية كابل، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة المالية العامة وتحسين القدرة على تنفيذ الميزانية، يعيد شركاؤها الالتزام بتحقيق الأهداف الدنيا المحددة في لندن وكابل لمواءمة المساعدة الدولية مع أولويات أفغانستان وتوفير حصة متنامية من المعونة الإنمائية عبر ميزانية الحكومة. ونرحب بعزم حكومة اليابان استضافة مؤتمر وزاري في تموز/يوليه ٢٠١٢ بطوكيو، سيتناول، بالإضافة إلى تنسيق المساعدة الاقتصادية الدولية خلال الفترة الانتقالية، استراتيجية أفغانستان لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك فعالية المعونة والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢١ - ومع تزايد الزخم في العملية الانتقالية، ندرك المخاطر الاقتصادية التي حددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك الأثر الاقتصادي المرتبط بتقليص الوجود العسكري الدولي. ونعتزم التخفيف من هذا الأثر بوسائل منها زيادة فعالية المعونة، وفقا لعملية كابل. ويشاطر المجتمع الدولي أفغانستان حرصها على أن أي استراتيجية لمعالجة آثار الانتقال في المدى القريب يجب أيضا أن تيسر هدف بلوغ اقتصاد سوق مستدام تماشيا مع الاحتياجات الاجتماعية للسكان.

٢٢ - ويمثل الجهد الدولي المكثف في أفغانستان على مدى العقد الأخير انخراطا فريدا. وإن التزام المجتمع الدولي، بأفغانستان وبدورها في الأمن الدولي، سيبقى بعد فترة الانتقال. وسيؤدي الانتقال إلى تقليص الوجود الدولي وتخفيض الاحتياجات المالية المرتبطة به. وندرك أن حكومة أفغانستان ستواجه احتياجات مالية خاصة كبيرة ومستمرة لا يمكن أن تلبيها الإيرادات المحلية في السنوات التي ستلي الفترة الانتقالية. ولذلك، فخلال عقد التحول، يلتزم المجتمع الدولي بتوجيه الدعم المالي، وفقا لعملية كابل، نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتغطية التكاليف المتصلة بالأمن في أفغانستان، ومساعدة أفغانستان على معالجة النقص المستمر في الميزانية من أجل تأمين مكاسب العقد الأخير، وجعل الانتقال أمرا لا رجعة فيه، والتحول إلى بلد مكتف ذاتيا.

٢٣ - وإن نمو اقتصاد أفغانستان على المدى الطويل سيعتمد، أولا وقبل كل شيء، على تنمية قطاعاتها الإنتاجية، ولا سيما الزراعة والتعدين. ويلتزم المجتمع الدولي بدعم تنمية اقتصاد قائم على الزراعة متجه نحو التصدير، له أهمية حاسمة بالنسبة لأفغانستان لتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل الزراعية على نطاق واسع، وتعزيز قدرة الحكومة على إدرار الإيرادات. وفيما يتعلق بالتعدين، نرحب بتزايد اهتمام المستثمرين الدوليين بالثروة المعدنية الأفغانية ولكننا نشدد على ضرورة إيجاد إطار تنظيمي يضمن استفادة مباشرة للشعب الأفغاني من هذه الثروة. ويدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها أفغانستان لوضع نظام يتسم بالشفافية وقابلية المساءلة، وفقا لأفضل الممارسات الدولية، لتحصيل وإدارة الموارد العامة مع حفظ البيئة.

٢٤ - وندرك أن إيجاد اقتصاد حيوي يقوده القطاع الخاص في أفغانستان يستلزم إيجاد قطاع خدمات يتسم بالمنافسة ونظام مالي يتسم بالاستقرار، وتحقيق التكامل الإقليمي من خلال توسيع شبكات أفغانستان للتجارة والمرور العابر وصلاتها في المنطقة. ويلتزم المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها أفغانستان لإنشاء وتعزيز الهياكل الأساسية والأطر التنظيمية ذات الصلة من أجل تنمية التجارة والمرور العابر.

٢٥ - ونشدد على أن اجتذاب الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك من مصادر دولية، أولوية رئيسية لتحقيق الإمكانات الاقتصادية لأفغانستان. وتلتزم الحكومة الأفغانية بتحسين الظروف المفضية إلى استقطاب الاستثمارات الدولية بوسائل منها تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المستثمرين الدوليين الذي عقدته الرابطة الأوروبية للصناعات التعدينية في بروكسل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

التعاون الإقليمي

٢٦ - نعتقد أنه لا يمكن تصور أفغانستان مستقرة ومزدهرة إلا في منطقة مستقرة ومزدهرة. وبالنسبة للمنطقة بأكملها يزيد كثيرا ما يتأتى عن السلام والتعاون من مكاسب عما يتأتى عن التنافس والانعزال. ونؤيد رؤية أفغانستان لبناء علاقات قوية دائمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع جيرانها الأقربين والأبعدين. وينبغي أن تنهي هذه العلاقات التدخل الخارجي، وتعزز مبادئ علاقات حسن الجوار، وعدم التدخل واحترام السيادة، وتزيد من إدماج أفغانستان اقتصاديا في المنطقة.

٢٧ - ونرحب بنتائج ”مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا“ الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ونحيط علما، بوجه خاص، بالمبادئ المتعلقة بالسلامة الإقليمية، والسيادة، وعدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات، المنصوص عليها

في عملية اسطنبول، التي نؤيدها باعتبارها خطوة قيمة نحو تعزيز الثقة والتعاون في منطقة ''قلب آسيا''. وندعو إلى التقيد التام من جانب أفغانستان وشركائها الإقليميين بهذه المبادئ، ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر المتابعة الوزاري في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٨ - وبالنظر إلى الآفاق الطويلة الأمد لتنمية أفغانستان، نشاطر رؤية أفغانستان المتمثلة في إيجاد منطقة مترابطة جدا ومتكاملة اقتصاديا حيث يمكن أن تكون أفغانستان جسرا بريا يربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية الآسيوية والشرق الأوسط. ونؤيد تعزيز الترابط التجاري على امتداد الطرق التجارية التاريخية لاستغلال الإمكانات الاقتصادية لأفغانستان على الصعيد الإقليمي. وفي هذا السياق، نقر بأهمية التبكير بتنفيذ مشاريع مستدامة لتعزيز الترابط الإقليمي، من قبيل مشروع أنبوب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI)، ومشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء (CASA-1000)، ومشاريع السكك الحديدة وغيرها من المشاريع. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان الذي ستستضيفه جمهورية طاجيكستان في دوشانبي في آذار/مارس ٢٠١٢.

٢٩ - ونعترف بما يتحمله جيران أفغانستان، وبخاصة باكستان وإيران، من أعباء لتوفير ملاجئ مؤقتة لملايين الأفغان في أوقات عصيبة ونلتزم بمواصلة العمل على تأمين عودتهم الطوعية والآمنة والمنظمة.

الطريق إلى الأمام

٣٠ - بالنظر إلى المستقبل، نؤكد أن العملية الانتقالية، التي تجري حاليا والتي من المقرر أن تنتهي بحلول عام ٢٠١٤، ينبغي أن يليها عقد للتحول، توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها. وسيشهد عقد التحول هذا ظهور نموذج جديد للشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، بحيث تنخرط أفغانستان ذات سيادة مع المجتمع الدولي في سبيل تأمين مستقبلها وتواصل القيام بدورها كعامل إيجابي من عوامل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

٣١ - وفي اجتماع اليوم، طرحت أفغانستان رؤيتها للمستقبل: بلد مستقر ذو ديمقراطية عاملة، ودولة قوية ومستدامة في خدمة شعبها، واقتصاد مزدهر. وكقطر يضرب بجذوره في منطقة تستوفي شروط الازدهار والسلام، يتمتع بعلاقات ودية مع جميع جيرانه الأقربين والأبعدين، تسعى أفغانستان إلى أن تصبح بلدا يسهم في السلام والأمن الدوليين.

٣٢ - وبغية تجسيد الرؤية المعروضة أعلاه، يلتزم المجتمع الدولي وأفغانستان التزاما متبادلا راسخا بمواصلة العمل معا بروح من الشراكة. وتكرر أفغانستان تأكيد التزامها بمواصلة تحسين الحوكمة بينما يلتزم المجتمع الدولي بانخراط دائم مع أفغانستان حتى عام ٢٠١٤ وبعده.

٣٣ - وإننا نعلن رسميا اليوم في بون توافقا استراتيجيا في الآراء بشأن تعميق وتوسيع الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي التي أقيمت في بيترسبرغ قبل عشر سنوات. واستنادا إلى الإنجازات المشتركة التي تحققت في السنوات العشر الماضية، وإدراكا لكون أمن أفغانستان ورفاهها لا يزالان يؤثران في أمن المنطقة بأكملها وخارجها، تلتزم أفغانستان والمجتمع الدولي بقوة بهذه الشراكة المجددة من أجل عقد التحول.

اعتمدها في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كل من جمهورية أفغانستان الإسلامية، وجمهورية ألبانيا، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية الأرجنتين، وجمهورية أرمينيا، وأستراليا، وجمهورية النمسا، وجمهورية أذربيجان، ومملكة البحرين، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، ومملكة بلجيكا، والبوسنة والهرسك، والجمهورية الاتحادية البرازيلية، وبروني دار السلام، وجمهورية بلغاريا، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كولومبيا، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية قبرص، والجمهورية التشيكية، ومملكة الدانمرك، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السلفادور، وجمهورية إستونيا، وجمهورية فنلندا، والجمهورية الفرنسية، وجورجيا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والجمهورية اليونانية، وجمهورية هنغاريا، وجهورية أيسلندا، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية العراق، وأيرلندا، وجمهورية إيطاليا، واليابان، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية كوريا، ودولة الكويت، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية لاتفيا، والجمهورية اللبنانية، وإمارة ليختنشتاين، وجمهورية ليتوانيا، ودوقية لكمسبرغ الكبرى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وماليزيا، وجمهورية مالطة، والولايات المكسيكية المتحدة، ومنغوليا، والجبل الأسود، والمملكة المغربية، ومملكة هولندا، ونيوزيلندا، ومملكة النرويج، وسلطنة عمان، وجمهورية الفلبين، وجمهورية بولندا، والجمهورية البرتغالية، ودولة قطر، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية سلوفينيا، وجمهورية جنوب أفريقيا، ومملكة إسبانيا، ومملكة السويد، والاتحاد السويسري، وجمهورية طاجيكستان، ومملكة تايلند، وجمهورية تونس، وجمهورية تركيا، وتركمانستان، وأوكرانيا، وجمهورية أوروغواي الشرقية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، إضافة إلى شبكة

آغا خان للتنمية، ومصرف التنمية الآسيوي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي.